على هامش خطاب العرش :

العلم غريب فى بلادنا

أكثر العلم الموجود فى مصر الآن غريب ، منقول من الخارج ، وأقله أصيل له جذور فى البيئة المصرية ، فرجال العلم يتدربون على الأساليب العلمية فى الجامعات والمعاهد الخارجية ، ويطالعون المجلات والمراجع الأجنبية ، ويتكلمون اللغات الأجنبية ، حتى إذا عادوا إلى بلادهم راجعين ، شكوا من عدم ملاءمة الوسط المصرى لموالاة النشاط العلمى ، وانقلبوا إلى معلمين أو إداريين ، يحتلون المناصب الكبرى فى التعليم العالى أو فى الإدارة ، ولكن لا يساهمون بنصيب وافر فى تقدم العلم ، أو فى زيادة المعرفة والخبرة ، شأن العلماء الأجانب . والدليل منهم الذين يتمكنون من مواصلة نشاطهم العلمى فى مصر ، إنما يفعلون ذلك بواسطة الاتصال المباشر المستمر مع المجلات والمراكز العلمية الأجنبية .

والمصرى لا ينقص فى تعليمه كثيرا عن قرينه الأجنبى ، ولا يقل عنه مقدرة ولا كفاءة ولا ذكاء ؛ وشاهد على ذلك النجاح الذى يلقاه مبعوثونا فى الخارج وسط زملائهم ، مما يجاب لهم أسمى آيات الثناء من أساتذتهم . إنما القصور فى الوسط والبيئة . ومثل ذلك كمن يحضر بذورا صالحة لينبتها فى أرض غير طيبة . إنها لا تنبت قط . ويخيل إلىّ أن سياسة البعثات فى مصر لا زالت تدرج على الخطة التى وضعها المستعمرون لنا منذ نصف قرن أو أكثر . فنحن نرسل الطلاب لنلقى العلم والحصول على الإجازات الدراسية ، ونكل إليهم وظائف قد لا تتصل من قريب أو بعيد بمادة تخصصهم ، ولا نلتفت إلى ما يطلبونه من أجهزة أو أدوات أو معدات للدرس والكشف ، ونكاد نعتبر دائما أن حياة الطالب الدراسية تنتهى بحصوله على الدكتوراه ، بينما يعتبر أساطين العلم أن الحياة العلمية الحقة تبدأ بعد ذلك . كل هذه الأسباب تجعل العلماء فى مصر غرباء عن المجتمع الذى يعيشون فيه ، وتجعل العلم غير ذى جذور ، أو أصول فى تربتنا .

والعلم فى مصر غريب فى داره ، فى الجامعتين وفى المعاهد العليا . إذ أن الرأى السائد من هذه المعاهد والكليات ، أنها تخرج طلابا حاملين إجازات دراسية ، ليشغلوا وظائف حكومية ، أو يحترفوا مهنا معينة مثل الطب أو المحاماة أو التدريس . ومنذ سنوات كان تقدير مخصصات الكليات فى الميزان يسير وفقا لعدد الطلبة المتقدمين إليها ، فتبسط اليد للمدارس التى تحتوى على عدد كبير منهم ، وتقبض عن المدارس الأخرى . وقد بدأت حركة علمية فى الجامعتين ، أساسها اشتراط الحصول على الدرجات الجامعية كوسيلة للحصول على وظائف هيئة التدريس . أى أننا ما زلنا فى الطور الذى نتكلم فيه عن الوظائف وطلابها ، وما يجب أن يحملوه من درجات ودبلومات ، ولم نصل بعد إلى وسائل البحث العلمى ومستلزماتها وجدتها غير مستكملة فى معظم الكليات . فليس ثمة مادة للبحوث ، وأساتذة متفرغون للبحوث ، وليس ثمة أدوات للعامل ، ومواد كيميائية نقية ، وليس ثمة مساعدون علميون ، وأموال للبحوث ، بل وليس ثمة مراجع علمية ومجلات دورية لكى يقف الراغبون فى البحث على ما وصل إليه العلم فى الخارج . ويكفى فى هذا المجال أن نشير إلى حصة المجلات العلمية من ميزانية جامعة فؤاد الأول ، إذ هى لا تزيد على ألف جنيه ، أى أقل من واحد من الألف من الميزانية السنوية ، أى أن الشخص العادى الذى يدفع قرشا واحدا فى صحيفة يومية ، ينفق نصيبا على ثقافته أضعاف ما تنفقه جامعة البلاد المصرية الأولى على ثقافة طلابها ورجال العلم فيها

والعلم فى مصر غريب عن المصالح الحكومية والوزارات

الفنانة ، مثل مصلحة الطبيعيات ، ومصلحة الكيمياء ، ومعامل وزارة الصحة والزراعة ، ومصلحة المناجم والمحاجر والمساحة والمسكة والموازين والصناعة والتجارة والطب الشرعي ، وأقسام وزارة الدفاع الوطني ، والطيران ، وغيرها . وإذا سألت رجال تلك المصالح الحكومية العلميين عما يعملون ، أجابوك ، إن آنست منهم صراحة ، بأنهم ينصرفون إلى أعمال الروتين ، لا إلى أعمال البحث والدرس . لأن النظام الحكومي والتنظيم الإداري ، لا يطالبان الموظف إلا بعمليات قياس أو إشراف متكررة ، تميت في الباحث التشوق إلى الاستزادة والتجديد . ومن تطرق به الفكر إلى البحث ، رمي بتهمة (الفلسفة) والخيلاء ، فسرعان ما يقنع من التنزيه بالإياب ، وينضم إلى سمت السامين نحو الدرجات والمخصصات . ثم تسأل عن الدواء ، بعد أن آست الداء ، فلا تجد مجيبا ولا راغبا في الكلام .

والعلم غريب من الدوائر الصناعية والتجارية في مصر . لأنها تنفق المبالغ التي تشتريها من الخارج وتسعى جهدها إلى إجازة الحساب ، ولا تسعى إلى استحداث طرق جديدة ، أو الاستزادة من الوسائل والعمليات الصناعية . وجل اهتمام القائمين على شئون الصناعة موجه نحو مسائل الاقتصاد البحت ، وعمليات الاستيراد والتصدير ، والرسوم الجمركية التي تحمي منتجاتهم ، أو تؤثر في أسعار خاماتهم . وهذه سياسة قصيرة النظر ، من شأنها أن تجعل الصناعة المصرية تابعة دائما للصناعة الأجنبية ، ومتخلفة لأثرها ومتأخرة خطاها ، فلا تقدم ، ولا تجديد ، ولا ابتكار ، ولا إنشاء .

أما الدول الغربية فتسعى جاهدة لرفع مستوى العلم في بلادها . فتشجع الجامعات والمعاهد العليا فيها على البحث والابتكار ، وتمدها بالإعانات السخية ، وتنشئ المعامل خاصة لكبار الباحثين ، وتطلب من مصالحها ومعاملها الحكومية قسراً كبيرا من الدراسة والفحص والتحسين ، وتكافئ النابهين من موظفيها مكافآت تشجعهم على مواصلة البحث والانقطاع له ، ولا تضن عليهم بالوقت ، أو المال ، ولا تثقل كاهلهم الواجبات الإدارية ولا القياسات اليومية . وتشجع الحكومات الأجنبية رجال الصناعة فيها على التجديد والابتكار ، فتعفيهم من قدر كبير من الضرائب على الأموال المخصصة للعلم والبحث ، وتتبرع لهم بالمال اللازم لعمل أبحاث تعاونية للبحوث ، وتشجع جمعياتهم العلمية ، وتمنحهم إعانات خاصة ، وتميزات جمركية للصناعات الجديدة . ولذلك تجد الكشوف العلمية والاختراعات تظهر كل سنة عديدة بالمئات ، وملتفت حولها هنا فلا تجد إلا مظاهر جوفاء ، ومباني ضخمة ، وطلبة تملأ بهم ساحات المدارس ، وأساتذة يشغلون الكراسي ويحتكرون أسمى الألقاب ، ولكن دون إنتاج علمي قوي ، يليق بمكانة الشباط حقوق .

ولا بأس أن نشير في هذا الباب أن نورد مثلا معاصرا من الحكومات لتحقيق هذه الغاية ، وهي أستراليا .

اعتمدت الحكومة الأسترالية المركزية مشروعا لإنشاء جامعة في كانبرا عاصمة أقطار القاطعات الاسترالية . وقدرت نفقات إنشاء الجامعة في مرحلتها الأولى بمبلغ ٨٠٠ ألف جنيه ، وقدرت ميزانيتها السنوية بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه .

وأستراليا كما هو معلوم قارة بذاتها ، وتنقسم إلى مقاطعات ، كل منها بمثابة دولة كاملة في جميع شئونها . وتوجد في سيدني جامعة راقية وأخرى في ملبورن ، كما توجد كليات جامعية شبه كاملة في غرب أستراليا وجنوبها . والجامعة المقترحة من نوع جديد ، إذ هي لا تضم طلابا إلا بقدر معلوم . وستكون جامعة أبحاث ودراسات عليا ، وليست جامعة تعليم وتخريج طلاب .

وسبب ذلك أن الحكومة الأسترالية هالها كثرة نزوح النابغين من أبنائها إلى بريطانيا العظمى وكندا واستيطانهم تلك البلاد بعيداً عن وطنهم الأصلي ومسقط رأسهم. وقد جرت العادة في الجامعات البريطانية أن يشجع أبناء دول الدومينيون على زيادة الدرس؛ وخصصت لهم مكافآت ومنح مالية تساعدهم على ذلك. وبذلك اجتذبت بريطانيا الصفوة المختارة من بين خريجي الجامعات الاسترالية والهندية والنيوزيلاندية والكندية. وهم جميعا متمتعون بالجنسية البريطانية التي تبيح لهم حق التوطن في بريطانيا إذا رغبوا في ذلك. فكان كلما برز نجم أحد هؤلاء الوافدين على بريطانيا، احتفظت به معاملها وجامعاتها، واطمأن هو لمستقبله العلمي هناك وسط الزاكز العلمية الراقية التي لا يتوافر مثلها في موطنه الأصلي.

ولما انتبهت الحكومة الاسترالية لهذا الأمر، ووجدت نفسها عالة على العالم الخارجي في العلم، ووجدت أن السبب الأول في ذلك هو عدم العناية بالمعاهد العلمية الراقية في داخل بلادها، رأت أن تعالج الأمر من أساسه، فاعتمدت مشروع جامعة كانبيرا الجديدة.

وقد استقدمت لهذا الغرض رجلين من أنبغ أبنائها، هما السير هوارد فلوري الذي كشف عن البنيسلين وصنعه، والأستاذ أوليفانت الذي ساهم بقسط كبير في البحوث الذرية. وتقرر أن تبدأ الجامعة بإنشاء معهد للبحوث الطبية ومعهد لبحوث الطبيعة الحديثة، يشرف عليهما العالمان المذكوران، ويزودان بجميع وسائل البحث العلمي ومعداته، على أن ينضم إلى تلك العامل الصالحون من خريجي الجامعات الاسترالية، كلما اتسع نطاق العمل. وقد سئل الأستاذ أوليفانت عما إذا كانت الميزانية المقترحة لمعمله ستكفي لصناعة قنبلة ذرية، فأجاب قائلا: إن الأموال الطائلة التي أنفقت على القنبلة الذرية، إنما كانت مخصصة لصناعتها. أما الأسس العلمية للقنبلة الذرية، فأقل ثراءة للمال وأبقى أثرا وأنفع للبشرية.

ولم يك عمل استراليا بدعة جديدة في تاريخ الجامعات، إذ درجت الجامعات الأمريكية الكبرى منذ أوائل هذا القرن على إنشاء أقسام فيها للدراسات العليا والبحوث منفصلة تمام الانفصال بأساتذتها ومعاملها ونظمها عن الأقسام الجامعية الخاصة بتخريج الطلاب. كما عمدت جامعات أجنبية كثيرة إلى رفع عبء التدريس والإدارة كله عن عاتق بعض أساتذتها حتى تتصرف جهودهم كلها إلى البحث وتوسيع حدود المعرفة.

ونلاحظ بهذه المناسبة أن الجامعتين المصريتين ما زالتا في مرحلة استكمال أسباب التدريس للطلبة فيهما، وأن الاهتمام بالبحوث العلمية والدراسات الراقية في مختلف العلوم ما زال قليلاً.

وأرى أن مشكلة العلم في مصر هي تأصيله وتأميمه وتعميمه، والمراد بالتأصيل هنا هو أن تهيأ الوسائل اللازمة لنموه بصورة في البيئة المصرية ذاتها، حتى يتوقف استيراد العلم من الخارج والنقل إلا بقدر التبادل اللازم الضروري للنشاط العلمي. والعلم يتأصل في البيئة، إذا تكونت (مدرسة) من الطلاب والأساتذة الذين يعملون معاً في اتجاه واحد، وغرض محدد، مزودين بجميع الوسائل اللازمة للدرس والبحث. والموضوعات التي يجب أن تكون أساساً لتكوين هذه (المدارس) كثيرة، منها ما يتصل بأمراضنا المتوطنة، ومشاكلنا التربوية، ومشاكلنا الزراعية والصناعية والاقتصادية الخاصة بأوجه النقص في حياتنا، وبالتالوث الملعون من الآفات البشرية، ألا وهو الفقر والجهل والمرض. وثمة مواضيع أخرى يجب أن تقوم لها (مدارس) علمية في مصر قبل غيرها، مثل ذلك التاريخ الإسلامي، واللغات الشرقية، والآثار الفرعونية، والفلك، وعلوم الصحراء، والري النيلي،

والمياه الجوفية ، والقطن ، والصناعات الريفية ، والسياحة وغيرها . فإذا تكونت هذه المدارس وغذيت بالمادة البشرية الصالحة ، أينعت وأثمرت من قرائح أفكار العاملين فيها ، ما يزيد من ثروتنا الفكرية والمادية زيادة تدعم النهضة الكاملة الحقيقية .

والمراد بتعميم العلم ، جعل تموينه شاغل الأمة كلها ، ممثلة فى الحكومة والمجالس النيابية بدلا من ترك أمره لعناية الأفراد والمؤسسات أو الأوقاف الفذة . وهذا الاتجاه ضرورى ، لأن نفقات البحوث العلمية فى ازدياد مريع ، فلا تقدر عليها إلا الحكومات الغنية ، ونتائج تلك البحوث خطيرة جدا ، وتتصل بشئون الحرب والتموين والاقتصاد ، مما لا يسع أى حكومة محترمة أن تدعه للأفراد يفعلون به ما شاءت لهم أهواؤهم . ولذلك يزداد إشراف الحكومات الغربية شيئاً فشيئاً على المراكز العلمية ، وليس هذا الإشراف للتحكم ، ولكن لتمويلها وتشجيعها وتأمين مستقبل العاملين فيها .

والمراد بتعميم العلم ، هو عدم قصوره على فئة قليلة من المخترعين ، سواء أكانوا من أساتذة الجامعات أم من كبار الموظفين ، بل يجب أن تتخذ الهيئات المؤدية إلى الاستفادة من جميع الآراء الخاصة بالبحث والتحسين . من العمال والزراع والصناع ، والمشتغلين بمختلف المهن على اختلاف درجاتهم ، فكثيرا ما يصدر الاختراع المفيد من العامل القائم على الآلة ، وليس من كبير المهندسين فى المصنع . وقد اهتمت الدول المتحضرة أخيرا بنشر التعليم بين طبقات صناعها ، حتى يتمكنوا من إظهار جميع ما قد يمن لهم من آراء عملية ناضجة .

والمراحل الثلاث اللازمة تأتى وفقا لما ذكرنا ، فيجب البدء بتأصيل العلم ، ثم يتلو ذلك مباشرة تأميمه ، ثم يتم تعميمه . وعندئذ تكمل لنا نهضة علمية مباركة ، سنبقى بدونها ذيلا فى موكب الحضارة ، وعجزة فى صراع الحياة .

وكنا نظن أن إنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث العلمية والصناعية ، سيؤدى إلى محاولة تأصيل العلم فى مصر ، ولكن العقبات التى صادفها هذا المشروع منذ ٩ سنوات حتى اليوم ، تضعف الأمل بإمكان تحقيق تلك الغاية السامية . فياحبذا لو اتجهت الأنظار إلى هذا الموضوع الخطير الذى يرتبط بكياننا القومى أوثق رباط .

وقد استمعنا إلى خطبة العرش الأخيرة ، فوجدناها تخلو من كل إشارة إلى العلم فى مصر ، كأنما هو كم مهمل أو نافلة من قول أو نفاية من عمل . فالحكومة التى تسعى إلى استكمال الاستقلال السياسى والاقتصادى والتى ترغب فى تقوية الجيش ومحاربة الجهل والفقر والمرض ، والتى تسعى إلى سن التشريعات التالية لتنظيم شئون البلاد ومرافقها ؛ هذه الحكومة لا نريد أن نلقى بالا أو نتهمها بالأناة التى تحقق لها جميع هذه الأغراض وغيرها . الأناة الأولى فى النهضة الحقيقية هى العلم ، لا شك فى هذا ولا مراء . ولكنا لا نفكر من الطب دون اعتبار لثقافة الأطباء ، ومن الهندسة دون اعتبار لروح البحث اللائمة فى المهندس ، ومن الزراعة دون الإشارة إلى العلوم الأساسية التى تقوم عليها الزراعة الحديثة . وتكتفى الحكومة فى هذا كله بالجراء الأجانب والنقل والمحاكاة ، وإصدار اللوائح والمراسيم التى تبقى سنوات دون أن توضع موضع التنفيذ .

لم يكن هذا حالنا أيام محمد على ، الذى أنشأ ترسانة للسفن الحربية فى الإسكندرية ، وأنشأ مصانع حربية ومدارس طبية ، وأدخل محاصيل زراعية جديدة ، وأقام مشروعات رى واستقدم خبراء واشترط عليهم أن يستفيدوا من خامات البلاد ، وأرسل البعوث ، ثم سمح للمبعوثين بتحمل المسئولية كاملة وشجعهم على العمل . وليس حالنا اليوم ، حال أى دولة ناشئة ناهضة فى العصر الحديث أو فى العصور الخالية .

لقد أشار خطاب العرش إلى مجهودات معمل الأمصال واللقاح التابع لوزارة الصحة فى مكافحة الكوليرا ، وأسبغ

كيف اتفقتما على التقسيم !

نسمع كل يوم عن تصادم السياسة الروسية مع السياسة الأمريكية ، ونقرأ بين آن وآخر كيف تتباعد السياستان ، حتى إن البعض ليقدر عمر هيئة الأمم بالشهور والأيام لا بالسنين . وقد دلت جميع الاتجاهات على أن العالم يسير إلى كتلتين ، شرقية وغربية ، وأنهما عما قريب متحاربتان . ويسير التسلح بينهما في سباق ، وتحاول كل واحدة معرفة مدى سبق الأخرى في فنون الحرب والتدمير .

وقد وصلت هيئة الأمم المتحدة والهيئات المتفرعة عنها إلى حالة مزرية من العجز ، لأن الدول تقف حيرى أمام المشكلات ، فكل حل يحظى بتأييد إحدى الكتلتين ، فهو لا محالة واصل إلى الركود أو الفشل . وهكذا وقفت مشكلات اليونان وأندونيسيا ومصر وغيرها ، تتفاقم مع الزمن ، ولا يدري أحد إلى أين المصير .

ولكن مفاجأة اليوم هي اتفاق الكتلة الشرقية والأمريكية على تقسيم فلسطين ، وقد يدهش الرأي كيف اقترب القطبان على ما بينهما من نفور . ولكن قليلا من التعمق قد يصل بنا إلى كشف سر ذلك الاتفاق .

ذلك أن هدف الصهيونية الأول هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين ، وهي الآن تستغل الاتجاهات السياسية لمختلف الدول لتحقيق ذلك الهدف . وقد اتضح أخيرا من التقارير التي ظهرت عن الهجرة غير الشرعية لليهود ، أنها جاءت عن طريق معسكرات هيئة الإغاثة والتعمير التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، والتي تسعى بالأونرا . فقد وضعت الهيئات الصهيونية الأمريكية أموالا طائلة تحت تصرف الهيئات العليا اليهودية في قارة أوربا ، واستأجرت على الحدود الإيطالية النمساوية مددا كبيرا من المنازل والفيلات تسمى بالعبرية هاراشوت ، وهي في جملتها تسمح باستضافة أربعة آلاف من المهاجرين في وقت واحد . وتعتمد في إعاشتهم على مساعدات هيئة الإغاثة والتعمير وعطفها .

في هذه المعسكرات يقضي المهاجرون فترة من الزمن يدرسون فيها فنون الهندسة أو الزراعة أو الطب أو السياسة الخ ، بقصد إعداد المواطن اليهودي الكامل الذي يستطيع أن يعمل عند ما يضع قدمه على الأراضي المقدسة ، ويقسم اللاجئون فيها إلى شعب سياسية حسب ميولهم واختيارهم ، فنجد من بينهم حزب سوصر ، أو الحزب اليهودي الشيوعي ، وحزب بيتار أو الاشتراكي الوطني . وهذه المعسكرات تفيض ثراءها ، ولكنهم في تغيير مستمر ، فريق يظهر ، وفريق يختفي . ويتخذ أفراد هذا الفريق الأخير وجهتهم نحو الجنوب ، إلى نابلي أو باري ، وغيرها من الموانئ الإيطالية ، بل إلى الشواطئ الإيطالية الجنوبية ، حيث يركبون الزوارق إلى السفن التي تنتظرهم في عرض البحر .

وأكثر هؤلاء المهاجرين قد قدموا من مناطق النفوذ السوفيتية ، ولا يبدو من أحاديثهم أنهم كانوا موضع اضطهاد في أوطانهم ، وإنما رغبوا في الهجرة إلى فلسطين بأمل إنشاء دولة يهودية شيوعية فيها . وبعض اليهود البولنديين يرون أنفسهم بعد الحرب وقد انقطعت بهم

على تلك الجهود آيات الثناء ؛ وأبلغ من الكلام العمل ، فهل يطمع معمل التفاح في ٤٠ ألف جنيه ليتوسع في دراسة الفيروسات بدلا من الهبة التي ذهبت هباء . وهل تحقق على حكومتنا السنية العبرة الحقيقية في هذا الشأن ، وهي أن المعامل العلمية من طبية وهندسية وزراعية وتجارية وصناعية وعلمية بحتة ، يمكن أن تؤدي إلى البلاد أجل الخدمات في أوقات الرخاء وفي الأزمات ؟ وهل نطمع من الهيئات المسئولة أن تقدر لهذا الأمر خطورته فتعمل على مدارسته قبل فوات الأوان ؟

إبراهيم علمي عبد الرحمن